

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية: قراءة في التجربة الصينية

The Role of Foreign Direct Investment in Economic Development: A Consideration of the Chinese Experience

قرفي عمار

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة، omar.guerfi@centre-univ-mila.dz

الاستلام: 2022/04/20

القبول: 2022/06/24

النشر: 2022/06/30

ملخص:

تهدف الدراسة للتطرق لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، وذلك بعرض تجربة من التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال وهي الصين، بغرض الاستفادة من هذه التجربة وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي والداخلي الذي يعتمد على الابتكار، خاصة أمام المفارقة بين المقومات والمؤهلات المعتبرة التي تزخر بها الدول العربية ومنها الجزائر من جهة، والمؤشرات التي تضعها في مراتب متأخرة في هذا المجال من جهة أخرى.

أظهرت الدراسة أن مستوى القدرات الإبداعية والمقومات الاقتصادية التي تتميز بها الصين كبيرة، كما أظهرت أنه يوجد أثر إيجابي باستغلال هذه المقومات على الاستثمار الأجنبي المباشر للدفع بالتنمية الاقتصادية الشاملة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار؛ الابتكار؛ الصين؛ التنمية الاقتصادية.

Abstract:

The study aims to highlight the importance of foreign direct investment in enhancing the country's economic development. The work presents one of the world's leading experiences in this field, which is the Chinese experience. The purpose is to benefit from this experience and promote foreign and domestic direct investment that depends on innovation, especially in the light of the foundations and the qualifications that are available in the Arab countries, including Algeria, on the one hand, and the indicators that place them in late ranks in this field on the other hand.

The study results showed that the level of creative capabilities and economic components that characterize China are great. Similarly, exploiting these components in foreign direct investment has a positive impact on fostering comprehensive economic development.

Keywords: investment; innovation; china; economic development.

1. مقدمة:

كانت المبادرات التي تبنتها الصين للوصول إلى العالمية من المبادرات الناجحة على الإطلاق، إذ منذ عام 1978 بدأت الصين بتبني سياسة تنموية شاملة على المدى الطويل، وكانت الانطلاقة بشعار "ربيع العلوم

الصيني"، بتكوين ثمان مئة ألف باحث متخصص في ثمانية مجالات رئيسية، لفترة تمتد على ثمانية سنوات، وتلتها مبادرات أخرى من خلال المخططات الإنمائية الصينية، لتصبح القوة الاقتصادية المتنامية العالمية منافسة بذلك أقوى الدول المتقدمة، حيث تعاضم دورها في السياسات والمشاريع الاقتصادية العالمية بالاعتماد على استثماراتها الداخلية وفتح المجال للاستثمار الأجنبي المباشر، بغرض تطوير البنية التحتية الصينية بالاعتماد على اكتساب ونقل التكنولوجيا الصناعية المتطورة، كما تعتبر مبادرة الحزام والطريق في الصين إستراتيجية كبرى من جانب الصين لتمويل البنية التحتية في جميع القارات، ووسعت بشكل كبير أسواق التصدير والاستثمار وزيادة "قوتها الناعمة" على مستوى العالم.

1.1. إشكالية البحث:

من خلال ما تقدم يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- كيف ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية الصينية؟

2.1. أهمية البحث:

يقدم البحث معلومات أساسية عن أهمية الاستثمار الأجنبي للدفع بالتنمية الاقتصادية الصينية، وإبراز أهم المقومات والدوافع التي أدت بصعود الاقتصاد الصيني، ومحاولة استفادة الجزائر من هذه التجربة الرائدة.

3.1. أهداف الدراسة:

للإجابة عن هذا التساؤل، قمنا بمعالجة الإشكالية من خلال الأهداف التالية:

- إبراز تطور الاستثمار الأجنبي في الصين؛
- إعطاء نظرة حول دوافع ومقومات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين؛
- تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الصيني؛
- محاولة الاستفادة من التجربة الرائدة للصين للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

حيث قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور أساسية، أما المحور الأول تطرقنا فيه إلى لمحة تاريخية حول تطور الاقتصاد الصيني، أما المحور الثاني تعرضنا فيه إلى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الصيني، والمحور الثالث تطرقنا فيه إلى دوافع ومقومات الاستثمار الصيني.

2. لمحة تاريخية حول تطور الإصلاح الاقتصادي في الصين:

قبل عام 1978، احتفظت الصين بقيادة الرئيس "ماو تسي تونغ" باقتصاد مخطط مركزي، حيث تم توجيه جزء كبير من الناتج الاقتصادي للبلاد والسيطرة عليه من قبل الدولة، التي حددت أهداف الإنتاج، الأسعار، والموارد المخصصة لذلك (Congressional Research Service, 2019, p.5)، وفي عام 1978 (بعد فترة وجيزة من وفاة الرئيس "ماو تسي تونغ" عام 1976)، قررت الحكومة الصينية تغيير سياساتها وتوجهها الاقتصادي على الطراز السوفيتي، عن طريق الإصلاح التدريجي للاقتصاد وفقاً لمبادئ السوق الحرة وفتح التجارة والاستثمار مع الغرب (China Institute, 2018, p.8).

1.2. مراحل تطور الإصلاحات في الاقتصاد الصيني:

يمكن تقسيم أهم الإصلاحات التي مرت بها الشركات الصينية إلى أربعة مراحل رئيسية وهي كالآتي (China Institute, 2018, pp.8-9):

- المرحلة الأولى خلال الفترة (1978-1984): تهدف هذه المرحلة إلى زيادة السلطات الإشرافية على الإصلاح، وتحديث أنظمة الإدارة، وتشجيع دخول مؤسسات اقتصادية جديدة، وخلق منافسة بين الشركات المملوكة للدولة، والسماح للأفراد بإنشاء شركات خاصة، وتم منح الشركات المملوكة للدولة المزيد من المرونة والاستقلالية في عملياتها وإدارتها، بدلاً من تحويل جميع الأرباح إلى الدولة، وإدخال نظام الضرائب، والسماح بدخول الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تم إدخال مبادئ السوق تدريجياً.

- المرحلة الثانية خلال الفترة (1985-1993): تميزت هذه المرحلة باللامركزية في سيطرة الدولة، كما قامت الهيئات المحلية في بعض المناطق بالانخراط في الأعمال التجارية والصناعية، مما أدى إلى استراتيجيات تنمية اقتصادية إقليمية، والأهم من ذلك، بدأت الحكومة بقبول وحتى تفضيل فصل ملكية وإدارة الشركات المملوكة للدولة.

- المرحلة الثالثة خلال الفترة (1994-2002): تضمنت هذه المرحلة زيادة الخصخصة، وشهدت موجة كبيرة من عمليات بيع/تحويل ملكية الشركات المملوكة للدولة في جميع أنحاء البلاد، كما تم اعتماد السياسات التفضيلية لاحتفاظ بالمؤسسات الكبيرة، وفي الوقت نفسه سمح لغالبية الشركات المملوكة للدولة الصغيرة بتحويل ملكيتها من الحكومات إلى مؤسسات غير تابعة للدولة، مما أدى إلى بيع جزء كبير من الشركات المملوكة للدولة إلى مستثمرين

من القطاع الخاص، وانخفضت الشركات المملوكة للدولة من 118000 شركة عام 1995 إلى 24961 شركة عام 2004 (Gary Jefferson, 2017, p.7).

- المرحلة الرابعة من الإصلاح (2003 حتى الآن): ركزت هذه المرحلة على الحوكمة والرقابة، بدأت هذه المرحلة بإنشاء شركات الحكومة المركزية، والتي تهدف إلى مركزية إدارة الشركات المملوكة للدولة على المستوى الوطني وتعزيز عمليات الاندماج والاستحواذ بين الشركات المملوكة للدولة الكبيرة (SASAC, 2020).

2.2. تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين:

على الرغم من استمرار التحديات والمنافسة الخارجية الكبيرة، كانت سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج ناجحة للغاية، حيث أصبحت الصين الوجهة المفضلة للاستثمار الأجنبي المباشر (الداخل) (China Institute, 2018, pp.7-8)، كما تم تحديد سياسة الصين لتشجيع الاستثمار الخارجي منذ عام 1979، وصولاً إلى الإعلان الرسمي عن استراتيجية "الانطلاق إلى العالمية" في عام 2000، وتنفيذ مختلف التدابير لدعم هذه الاستراتيجية في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (OECD, 2008, pp.81-93).

حيث نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج بشكل مطرد منذ عام 2002، إلى أكثر من الضعف بين عامي 2007 و 2008 عندما وجد المستثمرون الصينيون أنفسهم في وضع مالي متميز ويمكنهم الاستفادة من الأزمة و ضرب منافسيهم في البلدان الأكثر تقدماً، وقد وصلوا إلى أعلى مستوياته في عام 2010، مع نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج غير المالي بنسبة 26٪، والمساهمة في 88٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الموجه إلى الخارج، وفيما يتعلق بعمليات الاندماج وال شراء الدولية، احتلت الصين (بما في ذلك هونغ كونغ، الصين) المرتبة الثانية كأكبر مصدر في عام 2010 بنسبة 10٪ من إجمالي العالمي، والرابع في عام 2011 بنسبة 7٪ (Gestrin, 2012, p.16).

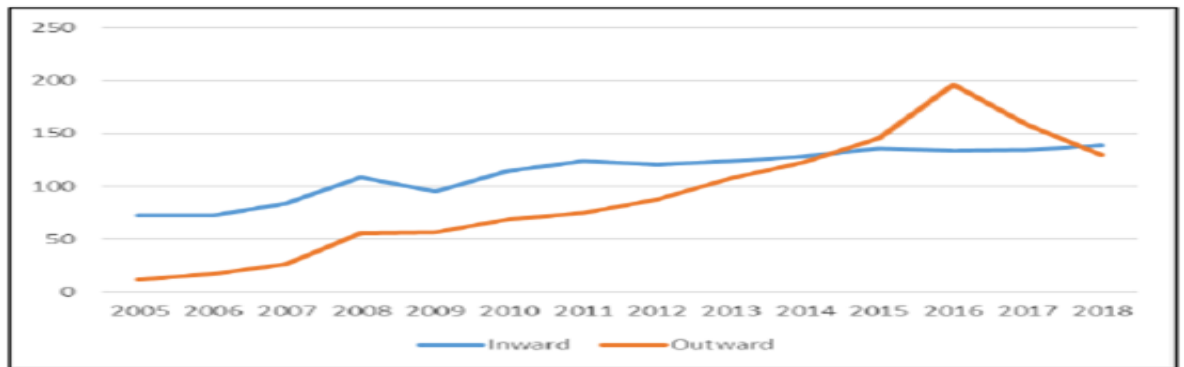
كما أصبحت استثمارات الشركات المملوكة للدولة الموجه للخارج، الشكل السائد للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين في العقد الأول من هذا القرن، حيث ارتفعت من 47.3٪ من إجمالي قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر المحققة في عام 2000 إلى 78.3٪ عام 2008 قبل أن تقل عن 77٪ في عام 2009 و عام 2010 و يرتفع قليلاً إلى 78.6٪ في عام 2011 و 77.1٪ في عام 2012، وكان الدافع وراء التحول إلى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حد كبير هو عدم ثقة الشركاء في المشاريع المشتركة الصينية وتسهيله من خلال التحرير التنظيمي،

مما سمح بنطاق أكبر لإنشاء استثمارات جديدة وكذلك لاكتساب الشركات الصينية تجربة أكبر للسوق الصينية (OECD report anual, 2006, 2011, 2013).

وأصبح المستثمرون الأجانب الآن أكثر دراية بالصين وثقافتها وخصائص بيئة الأعمال الخاصة بها مما كانوا عليه عندما انفتحت البلاد لأول مرة للاستثمار وللأجانب، و خلال الفترة الأخيرة، تراجعت ثاني أكبر فئة، وهي المشاريع المشتركة للأسهم من 35.2% من الإجمالي في عام 2000 (OECD report anual, 2003, p.5)، إلى 18.7% في 2008، ثم ارتفعت إلى 19.2% في 2009، و 21.3% في 2010، قبل أن تنخفض إلى 18.6% في عام 2011 وارتفعت إلى 19.4% عام 2012، وقد أثار الاهتمام المتجدد من قبل المستثمرين الأجانب في توحيد القوى مع الشركات المحلية في الصين الصعوبة الأكبر في الحصول على الشركات المحلية الناتجة عن المنافسة من الشركات الصينية وتحسين جودة الشركاء المحتملين (Bosshart, Stephan, Thomas Luedi and Emma Wang, December 2010, p.24).

وخلال الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، كان الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين صغيراً مقارنةً بالانكماش العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، و في عام 2010، تعافت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين بقوة، بنسبة 17.4% على أساس سنوي لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 105.7 مليار دولار أمريكي، و في عام 2011، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر المحقق بنسبة 11.3% إلى 117.7 مليار دولار أمريكي قبل الانخفاض بنسبة 3.7% إلى 113.3 دولاراً أمريكياً في عام 2012 (MOFCOM, 2010, 2011, 2012)، وبيّن المنحنى الموالى تقديرات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الاستثمار الأجنبي في الصين وفق إحصائيات (الأونكتاد) خلال الفترة 2005-2018.

المنحنى رقم (01): تقديرات التدفقات الداخلة والخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين خلال الفترة (2005-2018) (مليار دولار).



Source: (United Nations Conference On Trade And Development, 2019).

ومن خلال المنحنى السابق نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للصين عام 2018، بلغ 139 مليار دولار، مما يجعلها ثاني أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بعد الولايات المتحدة، وكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين قد نمت بسرعة بعد عام 2005، و وصلت إلى ذروة تاريخية بلغت 196.1 مليار دولار عام 2016، لكنها انخفضت في عام 2017 وعام 2018، لذلك كانت الصين ثاني أكبر مصدر لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم (بعد اليابان) (United Nations Conference On Trade And Development, 2019)، ويقدر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى الولايات المتحدة عام 2017 بـ 24.5 مليار دولار، مما يجعل الولايات المتحدة أكبر وجهة للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني (Congressional Research Service, 2019, p.18).

وتحولت أولوية الحكومة المركزية إلى تحسين نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من زيادة كميته، ويلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً حاسماً في إدخال التكنولوجيا الجديدة إلى الصين، وكان التركيز الرئيسي لسياسة الحكومة هو تشجيع الشركات متعددة الجنسيات الرائدة على تحويل مراكز البحث والتطوير الخاصة بها إلى الصين (Ken Davies, 2013, p.5).

3. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الصيني:

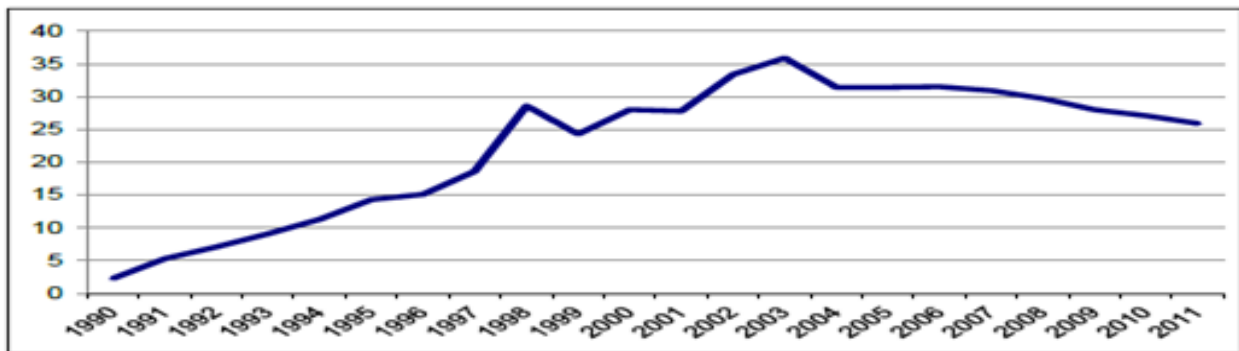
يمكن حصر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الصيني من خلال عدد من الجوانب، منها التجارة الخارجية، الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيقه للقيمة المضافة في الاقتصاد، لذلك يمكن تفصيل هذه العناصر وفق ما يلي:

1.3. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية:

تعتبر الصين أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، حيث يلعب دوراً كبيراً في تعزيز التجارة والاستثمار وتوليد الإيرادات الضريبية (Ken Davies, 2013, p.5)، وفي الفترة الأولى من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حتى عام 1997، تجاوزت واردات هذه الاستثمارات صادراتها كل عام، حيث أدت الإصلاحات والحوافز التجارية والاستثمارية في الصين إلى زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر ابتداءً من أوائل التسعينات، وكانت هذه التدفقات مصدراً رئيسياً لمكاسب الإنتاجية في الصين والنمو الاقتصادي والتجاري السريع، وبحسب ما ورد تم

تسجيل 445244 شركة ذات استثمارات أجنبية في الصين عام 2010، وتوظف 55.2 مليون عامل أو 15.9% من القوى العاملة الحضرية، كما هو مبين في المنحنى الموالي:

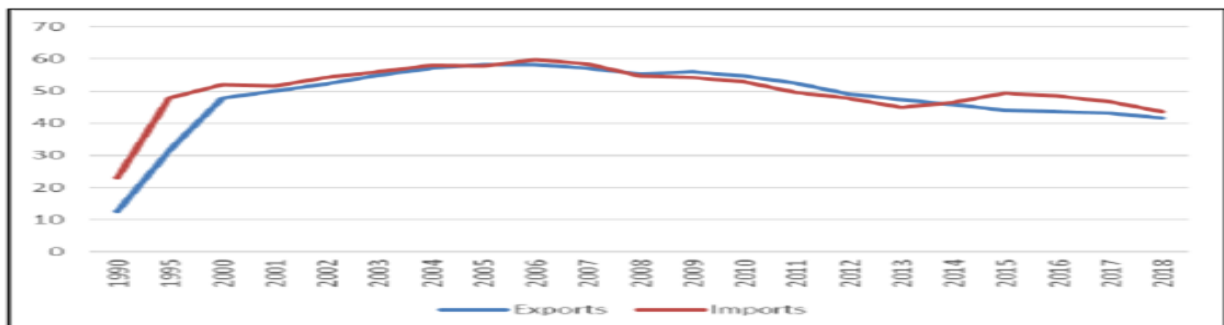
المنحنى رقم (02): نمو الناتج الصناعي من قبل الشركات ذات الاستثمار الأجنبي في الصين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2011) (%)



Source: (China's Statistical Yearbook, Invest in China, 2012).

ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر حصة كبيرة من الإنتاج الصناعي الصيني، وقد ارتفع هذا المستوى من 2.3% في عام 1990 إلى 35.9% عام 2003، لكنه انخفض إلى 25.9% في 2011 (Congressional Research Service, 2019, p.15)، بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور كبير في التجارة الخارجية للصين، حيث شكلت 58.3% من الصادرات الصينية عام 2005 و 59.7% من الواردات، ولكن هذه المستويات انخفضت بعد ذلك، لتصل إلى 41.7% و 43.7% على التوالي في عام 2018، كما يبينه المنحنى الموالي:

المنحنى رقم (03): حصة الصادرات والواردات الصينية من السلع حسب الشركات الأجنبية المستثمرة في الصين خلال الفترة (1990-2018) (%)



Source: (investment consulting service platform in China, 2019).

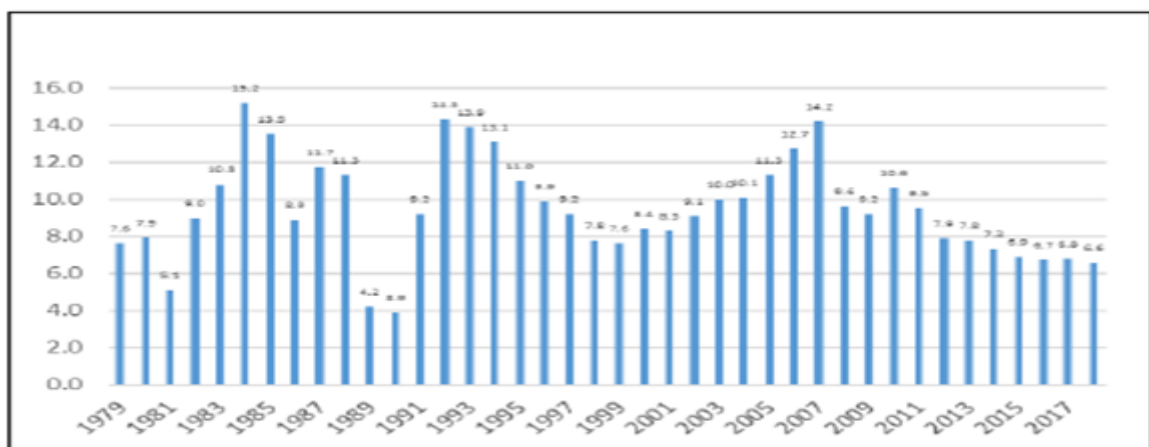
منذ عام 1998، أنتجت المشاريع الاستثمارية المباشرة وأهمها الأجنبية في الصين فائضا تجاريا تسارع بسرعة من 14 مليار دولار أمريكي عام 2004 إلى ذروة 171 مليار دولار أمريكي عام 2008، قبل أن ينخفض إلى 127 مليار دولار أمريكي في عام 2009 و 124 مليار دولار أمريكي عام 2010، ثم يرتفع بشكل متواضع إلى 130.5 مليار دولار أمريكي في عام 2011، وأكثر خلال عام 2012 بـ 151.5 مليار دولار (Ken Davies, 2013, p.16)، وبالتالي حسب وزارة التجارة الصينية فبعدما كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا شيء في بداية فترة الإصلاح، ارتفعت ووصلت إلى 58.5% عام 2005، ثم اعتدلت بعد ذلك لتصل إلى 53.8% في عام 2010، و 51.1% عام 2011 و 49% عام 2012 (MOFCOM, 2010, 2011, 2013).

وكانت الصين أكبر شريك تجاري لـ 130 دولة في عام 2013، كما نمت صادرات وواردات الصين بمعدل سنوي متوسط قدره 7.2% و 4.1% على التوالي، من عام 2015 إلى عام 2016، وانخفضت الصادرات والواردات بمعدل سنوي متوسط قدره 4.7% و 11.6% على التوالي خلال نفس الفترة (Congressional Research Service, 2019, p.21).

2.3. أثر الاستثمار على نمو الناتج المحلي الإجمالي:

منذ إدخال الإصلاحات الاقتصادية، نما الاقتصاد الصيني بشكل أسرع بكثير مما كان عليه خلال فترة ما قبل الإصلاح، وتجنب الاضطرابات الاقتصادية الرئيسية من 1979 إلى 2018، حيث بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين 9.5%، كما يبينه المنحنى الموالي:

المنحنى رقم (04): النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي الصيني (1979-2018) (%)



Source: (IMF and Chinese National Bureau of Statistics, 2020).

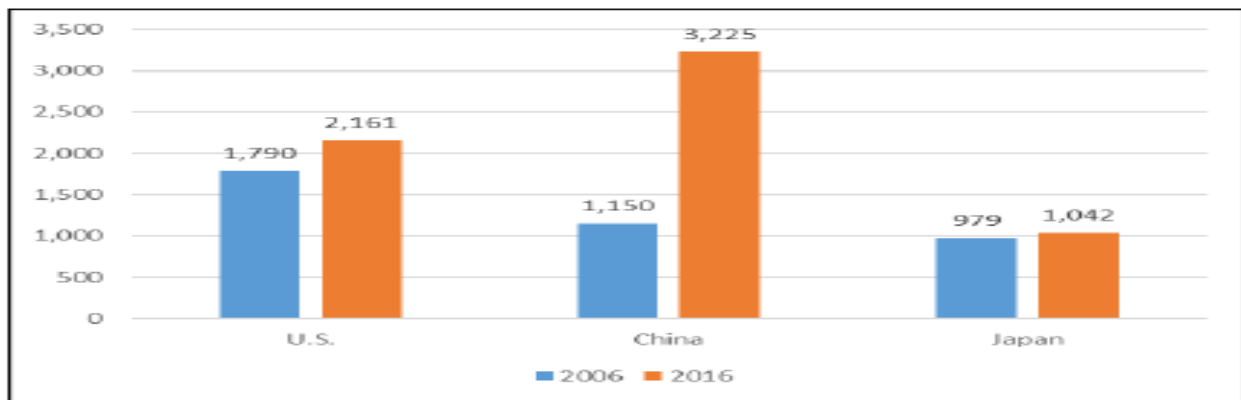
من عام 2008 إلى عام 2010، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين 9.7٪، ومع ذلك تباطأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للسنوات الست التالية على التوالي، حيث انخفض من 10.6٪ في عام 2010 إلى 6.7٪ عام 2016، وارتفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 6.8٪ في عام 2017، ولكنه تباطأ إلى 6.6٪ في عام 2018، وتوقع صندوق النقد الدولي في شهر أبريل سنة 2019 أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين سيتباطأ كل عام على مدى السنوات الست المقبلة، حيث سينخفض إلى 5.5 ٪ في عام 2024 (IMF and Chinese National Bureau of Statistics, 2020)، خاصة في ظل جائحة كورونا التي مست العالم والتي كانت انطلاقتها من الصين نهاية عام 2019، وانخفاض قيمة صادرات الصين.

3.3. أثر الاستثمار على التنافسية العالمية ونمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية:

أشار المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره حول التنافسية العالمية لسنة (2015-2016) أن الصين لديها قاعدة اقتصادية قوية، حققت عن طريق الاهتمام بالتعليم ومستويات عالية من الصحة العامة، وقد استثمرت الصين بكثافة في البنية التحتية للنقل والطاقة، لذلك فبيئتها الاقتصادية الكلية مستقرة نسبياً، ويوفر حجم السوق الصينية مزايا كبيرة (World Economic Forum, August 2016, p.5)، وفي مؤشر التنافسية العالمية للصناعات التحويلية لعام 2016، صنفت مؤسسة "Deloitte" (شركة استشارية دولية) الصين على أنها الدولة الأكثر تنافسية في العالم (من بين 40 دولة)، بناء على دراسة استقصائية للمدراء التنفيذيين العالميين، في حين احتلت الولايات المتحدة المرتبة الثانية (احتلت المرتبة الرابعة في 2010) (Deloitte, 2016)، و من المتوقع أن تظل الصين قوة تصنيع رئيسية بسبب مستويات الإنفاق الكبيرة على البحث والتطوير، والتحرك نحو التصنيع عالي القيمة، والسياسات الحكومية لتشجيع الابتكار، ومجموعة كبيرة من الخريجين في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

كما دفع النمو السريع للاقتصاد الصيني العديد من المحللين إلى التكهّن بأن الصين سوف تتفوق على الولايات المتحدة باعتبارها "أكبر قوة اقتصادية في العالم"، وكان الحجم "الفعلي" للاقتصاد الصيني موضوع نقاش واسع النطاق بين الاقتصاديين، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام 2018 أكثر من 13.4 تريليون دولار، وهو ما يمثل 65.3٪ من حجم الاقتصاد الأمريكي، حيث برزت الصين كأكبر مصنع في العالم وفقاً للبنك الدولي، حيث يبين المنحنى البياني الموالي تقديرات للقيمة الإجمالية المضافة للصناعات التحويلية في الصين والولايات المتحدة واليابان معبرا عنها بالدولار الأمريكي بين عامي 2006 و 2016.

المنحنى رقم (05): إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الصين والولايات المتحدة واليابان خلال الفترة (2006-2016) (مليار دولار)



Source: (Congressional Research Service, 2019).

وتعكس بيانات القيمة المضافة الإجمالية القيمة الفعلية للتصنيع التي حدثت في البلد (أي أنها تطرح قيمة المدخلات الوسيطة والمواد الخام المستخدمة في الإنتاج)، في عام 2016، كانت قيمة التصنيع في الصين على أساس القيمة المضافة الإجمالية أعلى بنسبة 49.2% من المستوى الأمريكي، إذ يلعب التصنيع دوراً أكثر أهمية في الاقتصاد الصيني من الولايات المتحدة، ففي عام 2016، كان إجمالي الصناعات ذات القيمة المضافة للصين يساوي 28.7% من ناتجها المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 11.6% في الولايات المتحدة. (World Bank, 2017)

4. دوافع ومقومات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين:

من خلال هذا المحور سوف نتطرق إلى أهم دوافع ومقومات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، لذلك قسم إلى عنصرين يتم عرضهما وفق ما يلي:

1.4. دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين:

حققت الصين تقدماً كبيراً في تطوير إطار تنظيمي لجذب وتشجيع الاستثمار على مدى العقود الثلاثة الماضية، حيث كانت هناك العديد من الإجراءات التي اتخذتها السلطات الصينية، وأهمها ما جاء به تعميم مجلس الدولة لعام 2010، لتحقيق هدف الحكومة المتمثل في استخدام رأس المال الأجنبي لتعزيز الابتكار العلمي والارتقاء الصناعي والتنمية المتوازنة إقليمياً، لذلك جاء بمجموعة من الإجراءات يمكن ذكر منها ما يلي (Ken Davies, 2013, p.23):

- استغلال كل الوسائل المتاحة لتشجيع واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يرتبط بالصناعات التكنولوجية المتطورة والجديدة، وصناعة الخدمات المتطورة، وصناعات الطاقة التي تهدف إلى حماية البيئة بالاعتماد على موارد الطاقة البديلة.

- تشجيع الشركات المحلية والأجنبية على تعزيز التعاون في مجال البحث والتطوير وبناء القدرات الابتكارية للدفع بعجلة التنمية الوطنية، وتشجيع الشركات المتعددة الجنسيات على إنشاء مقرات إقليمية ومراكز البحث والتطوير، وعدم فرض أي تعريفات أو ضرائب على المعدات التي تحتاجها مراكز البحث والتطوير المؤهلة الممولة من الخارج.

- تحسين إدارة الاستثمار الأجنبي في القطاعات التي تعتبرها الحكومة مهمة، بما في ذلك استكشاف المعادن، الإعلان، اتصالات، الشركات التجارية، الطباعة، التأمين.

- رغبة الحكومة الصينية، في استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر للوصول إلى حقوق الملكية الفكرية والتكنولوجيا والعلامات التجارية الشهيرة وما إلى ذلك، من أجل دفع الشركات الصينية إلى أعلى مستوى من سلسلة القيمة المضافة في التصنيع والخدمات، وتعزيز الابتكار المحلي وتطوير العلامات التجارية الصينية، ومساعدة الشركات الصينية (خاصة الشركات المملوكة للدولة) لتصبح منافسة عالمية رئيسية.

- زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج من أجل مساعدة الشركات على تنويع المخاطر وتوسيع فرص الأعمال خارج السوق الصينية، وفي بعض الحالات نقل الشركات الأقل تنافسية من الصين إلى البلدان منخفضة التكلفة، حيث أفادت وزارة التجارة الخارجية الصينية (MOFCOM) أنه في عام 2018، بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي غير المباشر الصيني 15.6 مليار دولار، بزيادة 8.9% مقارنة بالعام السابق (MOFCOM, 2019).

- كان العامل الآخر وراء حملة الحكومة لتشجيع المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج هو الحصول على الموارد الطبيعية، مثل النفط والمعادن، التي اعتبرت الحكومة ضرورية للحفاظ على النمو الاقتصادي السريع للصين (Congressional Research Service, 2019, p.18).

2.4. مقومات نمو الاستثمار في الصين:

يبدو أن الزيادة الحادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية للصين في السنوات الأخيرة مدفوعة إلى حد كبير بعدد من العوامل، يمكن ذكر أهمها فيما يلي (Congressional Research Service, 2019, p.8):

1.2.4. نمو الادخار: حافظت الصين تاريخياً على معدل مرتفع من المدخرات، عندما بدأت الإصلاحات في عام 1979، كانت المدخرات المحلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي عند 32 %، ومع ذلك، فإن معظم المدخرات الصينية خلال هذه الفترة نتجت عن أرباح الشركات المملوكة للدولة، والتي استخدمتها الحكومة المركزية للاستثمار المحلي، كما أدت الإصلاحات الاقتصادية التي تضمنت لامركزية الإنتاج الاقتصادي، إلى نمو كبير في مدخرات الأسر الصينية وكذلك مدخرات الشركات، ونتيجة لذلك، فإن المدخرات الإجمالية للصين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي هي الأعلى بين الاقتصادات الكبرى، ويمكن هذا المستوى الكبير من المدخرات المحلية للصين من دعم مستوى عال من الاستثمار المحلي والخارجي، و جعل الصين مقرضاً عالمياً كبيراً.

2.2.4. زيادة الكفاءة الإنتاجية: خلص العديد من الاقتصاديين إلى أن مكاسب الإنتاجية (أي زيادة الكفاءة) كانت عاملاً رئيسياً آخر في النمو الاقتصادي السريع للصين، وقد نتجت التحسينات في الإنتاجية إلى حد كبير عن إعادة تخصيص الموارد لاستخدامات أكثر إنتاجية، خاصة في القطاعات التي كانت تخضع في السابق لسيطرة شديدة من قبل الحكومة المركزية، مثل الزراعة والتجارة والخدمات.

3.2.4. التحول إلى اللامركزية في التخطيط: أدت اللامركزية في الاقتصاد الصيني إلى ظهور الشركات غير الحكومية (مثل الشركات الخاصة)، التي كانت تميل إلى متابعة أنشطة أكثر إنتاجية من الشركات المملوكة للدولة التي تسيطر عليها مركزياً، وكانت أكثر توجهاً نحو السوق وأكثر كفاءة، بالإضافة إلى ذلك، تعرضت حصة أكبر من الاقتصاد (بشكل رئيسي قطاع التصدير) لقوى تنافسية، سمح للحكومات المحلية وحكومات المقاطعات بإنشاء

وتشغيل مؤسسات مختلفة دون تدخل من الحكومة، بالإضافة إلى ذلك، جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين معه تقنيات وعمليات جديدة عززت الكفاءة.

4.2.4. إطلاق عدة مبادرات للتنمية: تبنت الصين العديد من المبادرات الناجحة التي تهدف إلى الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية منها ما يلي:

أ. **مبادرة ربيع العلوم الصيني:** بدأت هذه المبادرة في ربيع 1978 بالتركيز في عملية الإصلاح على الجانب العلمي والتكنولوجي، بإجراء أهم مؤتمر وطني بكين في مارس سنة 1978 وأعلن عن سياسة الحكومة في تشجيع البحث العلمي، وخلال المؤتمر، اقترح الرئيس الصيني "دنج شياو بينغ" أطروحة "العلم والتكنولوجيا هو الإنتاجية"، حيث أنشأت خطة وأهداف تمتد على 8 سنوات لتطوير العلوم والتكنولوجية الصينية، وتكوين 800000 باحث متخصص ذوي الكفاءات العالية، وبناء منظومة متكاملة من البحث العلمي والتكنولوجي الوطني، واعتماد 108 مشروعاً باعتبارها مشاريع رئيسية للبحث العلمي والتكنولوجية الوطنية (والتي تم تعديلها إلى 38 مشروع بحثي وطني في عام 1982)، ووضع 8 مجالات علمية وتكنولوجية رئيسية شاملة بالاعتماد على نقل الخبرات والمعارف العلمية من الدول المتقدمة وتطويرها (Report on innovation and entrepreneurship, 2016, p.15). وذلك بالاعتماد على الجوسسة الصناعية.

ب. **مبادرة الحزام والطريق في الصين:** تم إطلاق مبادرة الحزام والطريق عام 2013 والتي تسمى أيضاً "حزام واحد، طريق واحد"، لتعزيز التكامل الاقتصادي والاتصال (مثل البنية التحتية والتجارة والاستثمار) مع جيرانها ومختلف الشركاء التجاريين في آسيا وأفريقيا وأوروبا وخارجها، وتعزيز التنسيق بشأن السياسات الاقتصادية، وتعزيز تكامل استراتيجيات التنمية والتنمية المترابطة لتحقيق الرخاء المشترك (Xinhuanet, 2017).

ج. **مبادرة صنع في الصين 2025:** هذه المبادرة تم الإعلان عنها عام 2015، وهي واحدة من عدة مشاريع طموحة تهدف إلى زيادة القدرة التنافسية للصناعات الصينية، وإشهار للعلامات التجارية الصينية، وزيادة الابتكار، وتقليل اعتماد الصين على التكنولوجيا الأجنبية من خلال جعل الصين دولة أساسية في الاقتصاد أو الصانع العالمي المهيمن على مختلف التقنيات، تهدف المبادرة إلى "تحويل الصين من عملاق تصنيع إلى قوة تصنيع عالمية" بحلول عام 2049 (Xinhuanet, 2017)، وذلك بالتركيز على عشرة قطاعات رئيسية، منها: معدات الطيران، آلات التحكم العددي المتطورة والروبوتات، معدات الهندسة البحرية وتصنيع السفن البحرية ذات التقنية العالية، المعدات المتطورة للسكك الحديدية، الطاقة البديلة، أدوية بيولوجية وأجهزة طبية عالية الأداء... الخ، حيث

تنصص الخطة على هدف يتمثل في تحقيق 40% من المكونات الأساسية والمواد المصنعة محليا بحلول عام 2020 و 70% بحلول عام 2025 (China Daily, 2018).

5.2.4. الاعتماد على الابتكار واكتساب التكنولوجيات الحديثة: كان التطور التكنولوجي في الصين بالاعتماد على التقارب مع الدول المتقدمة الرئيسية (من خلال اعتمادها للتكنولوجيا الأجنبية)، حيث مكن ذلك من زيادة مستوى المكاسب الإنتاجية، وبالتالي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل كبير عن مستوياتها التاريخية، وأصبحت الصين مركزاً رئيسياً للتكنولوجيا الجديدة، وذلك بجعل الحكومة الصينية للابتكار أولوية قصوى في تخطيطها الاقتصادي من خلال عدد من المبادرات البارزة (Congressional Research Service, 2019, p.9)، حيث تشارك الشركات المملوكة للدولة بشكل كبير في مشاريع البحث والتطوير ونشر التقنيات الجديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية في البلاد، وتشير التقديرات إلى أن الشركات المملوكة للدولة توظف أكثر من 1.2 مليون من العلماء التقنيين ذوي الكفاءة العالية في الصين، وامتلك أكثر من 214000 براءة اختراع نهاية عام 2011، و يتم تطوير أكثر من 75 % من تكنولوجيا الطاقة الوطنية من قبل الشركات المملوكة للدولة، باعتبارها جهات فاعلة رئيسية في الاقتصاد والخدمات العامة (China Institute, 2018, p.13).

6.2.4. الإصلاح المالي: كان الهدف النهائي من الإصلاح المالي في الصين هو بناء فعال وقوي للنظام المالي يمكن أن يساهم في النمو الاقتصادي على المدى الطويل ويزيد من الاستثمارات، وذلك عن طريق تبني العديد من الإجراءات الفعالة في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية ومن هذه الإجراءات نجد ما يلي (Garnaut, Ross (Ed.); Song, Ligang (Ed.); Fang, Cai (Ed.), 2018, pp. 299-383):

أ. الانفتاح على القطاع المالي داخليا وخارجيا: بالسماح للمؤسسات المالية الصغيرة والمتوسطة الحجم والبنوك الخاصة من مزاوله نشاطها عن طريق: - إصلاح سياسة المؤسسات المالية؛ - تطوير أسواق رأس المال وزيادة حصص التمويل المباشر؛ - تحسين أنظمة التأمين والتعويض الاقتصادي؛ - تعزيز التمويل الشامل؛ - تشجيع الابتكار المالي؛ إثراء منتجات الأسواق المالية وتحرير آليات السوق؛ - تحسين آليات ضبط سعر الفائدة وأسعار الصرف؛ - تشكيل منحى عائد السندات الحكومية؛ - تشجيع فتح أسواق رأس المال؛ تسريع قابلية تحويل حساب رأس المال وتحسين التنظيم المالي؛ - استيفاء الإجراءات التنظيمية المالية ومعايير الحيلة والحذر؛ - إنشاء نظام تأمين على الودائع؛ - تعزيز البنية التحتية المالية ضمان كفاءة التشغيل والاستقرار النظام المالي (Ken Davies, 2013, p.39).

ب. إنشاء صناديق استثمار: بغرض تنشيط الاستثمارات في مجالات النمو ذات الأولوية أنشأت صناديق الاستثمار، فبحلول نهاية عام 2015، كان هناك 780 صندوق استثمار، برأسمال 2.18 تريليون يوان، وبحلول نهاية عام 2016، أدارت الصناديق التي تديرها الحكومة حوالي 3.6 تريليون يوان (Song, Garnaut, Ross (Ed.); Ligang (Ed.); Fang, Cai (Ed.), 2018, p.338).

ج. إنشاء شركة الصين لتأمين الصادرات والائتمان (Sinosure): منذ عام 2001، توفر "Sinosure" غطاء تأميني ليس فقط للصادرات ولكن أيضا للاستثمارات، يوفر هذا الغطاء ضمانا للمخاطر ضد الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الحرب، وحظر صرف العملات، وطلبات الشراء وخرق العقد من قبل حكومات البلدان المضيفة، وهو يشمل كلا من التأمين على الأسهم والتأمين ضد المسؤولية، وفي عام 2010 وصل تأمين الاستثمار والإيجار في "Sinosure" إلى 14.2 مليار دولار أمريكي وساعدت "Sinosure" الشركات في الحصول على تمويل بنكي بقيمة 250 مليار دولار أمريكي (Sinosure, 2012, p.4).

د. إنشاء عدة بنوك مسؤولة على تمويل الاستثمار: والتي تعتبر من أكبر البنوك عالميا من حيث حجم الأصول، التمويلات وحجم الودائع، ومن هذه البنوك نجد بنك الصين للاستيراد والتصدير (Eximbank)، الذي يعتبر من أقوى البنوك في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج (OECD, 2008, p.90)، وأيضا بنك التنمية الصيني (CDB)، و دوره الأساسي هو توفير التمويل لتمكين الصين من الاستثمار في الموارد الطبيعية في الخارج لتلبية احتياجاتها المحلية (CDB Go Global, 2010)، والبنك الصناعي والتجاري الصيني (ICBC)، وهو أكبر بنك في الصين يدعم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من خلال شبكته العالمية سريعة التوسع (ICBC, 2019)، ويقدم الدعم المالي للشركات الصينية لكل من عمليات الاستحواذ على المشاريع الجديدة في الخارج (ICBC, 2011).

7.2.4. إصلاح حوكمة الشركات وتشديد الرقابة: تم وضع أساس إصلاح حوكمة الشركات وفقا لقانون الشركات لسنة 1995، وتعزيز الرقابة وتحسينها خاصة بالنسبة للشركات المملوكة للدولة وذلك بوضع قوانين مشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي نفس الوقت قوانين وضوابط لعدم التلاعب بالأموال العامة، والقيام بالعديد من إجراءات مكافحة الفساد بإنشاء فرق تفتيش متنقلة.

5. خاتمة:

من الواضح أن النمو الصناعي الصيني أخذ خطوات كبيرة إلى الأمام، فالتقدم الذي أحرزته الصين في العلوم والتكنولوجيا، عن طريق اكتساب الخبرات والمعارف بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر، ساعد في تحسين هيكل الكثير من القطاعات الاقتصادية والخدمية التي تشمل النقل والطاقة والهندسة الحيوية وهندسة المعلومات، فظهرت مناطق ومركبات تهتم بالتكنولوجيا العالية وتوظفها في مختلف المؤسسات والشركات وكان نموها سريعاً، وكانت انجازات البلاد كبيرة ولكنها أيضاً لا تزال تواجه العديد من التحديات، منها النقص في الإمدادات الغذائية المحلية والاتجاهات الديموغرافية، والتلوث البيئي، إلا أن الصين تعمل بكل السبل على الدفع بعملية التحديث.

وأهم نتائج الدراسة وما لحضناه من خلال هذا البحث، نجد بأن الصين تبنت سياسات اقتصادية ناجحة وفعالة على مر أكثر من 40 عاماً خاصة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر واكتساب التكنولوجيا، ما زاد من القدرات الهائلة للدولة الصينية في شتى المجالات، وخصوصاً الإنتاجية منها، ومع امتلاك الصين أكبر سوق تجاري تسويقي بفعل العامل الديموغرافي والسكاني، تتوقع كل مراكز الأبحاث والدراسات العالمية أن يصبح الاقتصاد الصيني الأول في العالم من دون منازع ابتداء من العام 2028، متفوقاً بذلك على الاقتصاد الأمريكي وباقي اقتصادات الدول الصناعية الأخرى، ويضع الصين في خانة الدول العظمى التي يمكن أن تؤثر في كيفية إدارة التجارة العالمية.

ومن خلال ما تقدم لابد لنا أن نستفيد من التجارب الدولية ومنها الصين، باعتبارها ثاني اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية الشاملة، والاهتمام بالابتكار العلمي للنهوض بالشركات الصناعية المحلية، عن طريق اكتساب التكنولوجيا المتطورة والكفاءة العلمية من الاستثمار الأجنبي المباشر بالشكل الصحيح حتى تكون منتجاتنا تحقق التنمية المحلية المنشودة وأيضاً تواكب المنافسة العالمية وقابلة للتصدير.

6. الاقتراحات:

من خلال ما تم التطرق له في هذا البحث بدراسة تجربة عالمية رائدة مثل الصين، يمكننا وضع مجموعة من الاقتراحات لرفع كفاءة وأداء الشركات المحلية للاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر خدمتها للاقتصاد الوطني، ومن هذه الاقتراحات نذكر ما يلي:

- ضرورة إعطاء الأهمية البالغة لاكتساب التكنولوجيا من الاستثمار الأجنبي المباشر، وصقل المعارف وتطويرها، خاصة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودوره في تحسين الأداء والميزة التنافسية، والعمل على ربط المؤسسات المختصة بالقطاعات الصناعية والتجارية بالدول الصناعية المتقدمة من أجل اكتساب التكنولوجيا؛
- الربط بين المؤسسات العلمية كالجامعات بالمشروعات ذات الصبغة التكنولوجية، وإنشاء حاضنات تكنولوجية لمساهمتها الكبيرة في تحويل الأفكار والأبحاث التطبيقية إلى مشاريع إنتاجية وصناعية ناجحة، وحتى تستطيع الشركات والمؤسسات الاندماج في الاقتصاد المعرفي، لا بد عليها من تطوير الأبحاث وتحفيز الإبداعات والابتكارات، وأيضاً الحث على ضرورة تطوير وزيادة نفقات البحث والتطوير للوصول للإبداع التكنولوجي؛
- ضرورة تبني سياسات وطنية كفيلة بإحداث نقلة نوعية في بنية الاقتصاد للانتقال من اقتصاد قائم على الريع والأنشطة الاقتصادية التقليدية منخفضة القيمة المضافة، إلى بنية تنمية جديدة تنطلق من اقتصاديات المعرفة؛
- توظيف المعرفة في بناء اقتصاد الدولة يحتاج إلى التكامل بين جهود الدولة والقطاع الخاص والمجتمع من أجل تنويع الاقتصاد، وزيادة نموه لتحقيق التنمية الاجتماعية.

7. قائمة المراجع:

1. Bosshart, S., Luedi, T., & Wang, E. (2010). *Past Lessons for China's new joint ventures*. Retrieved from McKinsey Quarterly website: <https://www.mckinsey.com/business-functions/strategy-and-corporate-finance>
2. CDB, G. (2010). *Denmark Project 2010*. Retrieved from Project 2010 website: <http://gdex.dk/ofdi10/Presentations/about%20CDB.pdf>
3. China Institute, ., & Alberta University, . (2018). *State-Owned Enterprises in the Chinese Economy Today: Role, Reform, and Evolution*. Retrieved from China Institute website: <https://www.ualberta.ca/china-institute/media-library/media-gallery/research/policy-papers/soepaper1-2018.pdf>
4. China, Daily. (2018). *Made in China 2025, roadmap updated*. Retrieved from state council website: http://english.www.gov.cn/news/top_news/2018/01/27/content_281476027458050.htm
5. China's Statistical, Y. (2012). *Invest in China*. Retrieved from National Bureau of Statistics website: <http://www.fdi.gov.cn>
6. Chinese National Bureau, S. (2020). *Chinese National Statistics*. Retrieved from Chinese National Bureau of Statistics, website: <https://data.imf.org/?sk=388DFA60-1D26-4ADE-B505-A05A558D9A42&sId=1479329132316>

7. David, A. (2016). *China's Innovation Ecosystem* . Retrieved from Committed The State Of The World website: https://www3.weforum.org/docs/WEF_GAC_On_China_Innovation_WhitePaper_2016.pdf
8. Davies, K. (2013). *China Investment Policy: An Update*. Retrieved from Documents de travail de l'OCDE sur l'investissement international website: https://www.oecd-ilibrary.org/finance-and-investment/china-investment-policy_5k46911hmvbt-en
9. Deloitte Touche, T. L. (2016). *Global Manufacturing Competitiveness Index*. Retrieved from Creative Studio at Deloitte website: **Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide.**
10. fbacs,. (2016). *Innovation And Entrepreneurship, China And Russia* (pp. 15–18). Retrieved from Report on innovation and entrepreneurship website: **Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide.**
11. FDI,. (2019). *2019 Investment Climate Statements: China*. Retrieved from US Department of state website: http://www.fdi.gov.cn /1800000121_10000041_8.html
12. Garnaut , R., Song , Ligang, & Fang , C. (2018). *China's 40 years of reform and development: 1978-2018*. Australian : ANU Press The Australian National University
13. Gary , J. (2017). *State-Owned Enterprise in China: Reform, Performance, and Prospects* (No. 109). Retrieved from Brandeis University website: **Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide.**
14. H.E. Xi , J. (2017). *Full text of Chinese President Xi's address at APEC CEO Summit*. Retrieved from China Daily website: https://www.chinadaily.com.cn/world/2017-11/11/content_34393531.htm
15. ICBC,. (2019). *Annual Report*. Retrieved from ICBC website: <http://www.icbc.com.cn>
16. Michael, G. (2012). *International Mergers and Acquisition Surge in 2011*. Retrieved from Investment News website: <https://www.oecd.org/daf/inv/investment-policy/IN17.pdf>
17. MOFCOM, . (2019). *Statistical Bulletin of China's Outward Foreign Direct Investment* . Retrieved from MOFCOM, M. o website: **Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide.**
18. OECD, . (2013). *Investment Policy Review of China: Open Policies towards Mergers and Acquisitions*. Retrieved from OECD website: **Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide.**
19. OECD,. (2008). *Investment Policy Review of China: Encouraging Responsible Business Conduct*. Retrieved from OECD website: **Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide.**
20. SASAC,. (2020). *Main Functions*. Retrieved from SASAC website: **Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide.**
21. sinosure,. (2012). *China Export & Credit Insurance Corporation*. Retrieved from Sinosure website: <https://www.sinosure.com.cn/en/Sinosure/Profile/index.shtml>
22. Toh han, shih. (2011). *ICBC quiet over controversial dam project* . Retrieved from South China Morning Post, website: <https://www.scmp.com/author/toh-han-shih>
23. Unctad, U. N. (2019). *World Investment Report*. Retrieved from United Nations Conference On Trade And Development website: https://unctad.org/En/Publicationslibrary/Wir2019_En.Pdf
24. Unctad,. (2019a). *World Investment - SPECIAL ECONOMIC ZONES*. Retrieved from United Nations Conference website: https://unctad.org/En/Publicationslibrary/Wir2019_En.Pdf
25. Wayne M, Morrison. (2019). *China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States*. Retrieved from Congressional Research Service website: <https://crsreports.congress.gov/product/pdf/RL/RL33534>
26. World Bank,. (2017). *Investment Data* . Retrieved from banque mondiale website: <https://donnees.banquemondiale.org>